مسرحية

السلطان الحائر

لتوفيق الحكيم

تحليل ونقد

الدكتور محمد السعدى فرهود
المدرس فى كلية اللغة العربية

١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م

مطبعة زهران
٤ ش حمام المصبغة بالكحكيين
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمـد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا « محمد » النبى الأمين ، وعلى آله وصحبه والتابعين ، إلى يوم الدين .

وبعد ، فهذه (مسرحية السلطان الحائر) التى أدارها « توفيق الحكيم » حول فكرة ضخمة ، هى : ماذا يجب أن يحتكم إليه العالم اليوم فى حـــل مشكلاته ، السيف والقوة أم القانون والمبدأ ؟ . وهى فكرة تمثل قطاعا من الفكر العام لتوفيق الحكيم ، وهو البحث عن المصير الإنسانى ، الذى شغل به الحكيم نفسه فى أعماله الأدبية .

وقد عرض الحكيم فكرته تلك فى إطار شرقى قديم ، فاستوعبه ، ولعب بمادته ، بحيث أقنعنا بخياله الخلاق ووضوح الرؤية الفنيه له أنه يعرض ظاهرة تاريخية ، وماهى بذاك ، ولكنها قدرة المؤلف على فنه .

ونرجو أن نكون وفقنا إلى عرض هذه المسرحية ، وتحليلها ، ونقدها ، من وجهة نظرنا ، إسهاما منا فى الدراسات النقدية المعاصرة .

وبالله التوفيق

القاهرة { رجب ١٣٨٩ هـ
سبتمبر ١٩٦٩ م }

السعدى

الحـــدث

الفصل الأول

تنفرج الستارة فى الفصل الأول عن ساحة فى المدينة ، فى عصر سلاطين المماليك ، والفجر يكاد يبزغ ، والسكون قد خيم ، وفى وسط الساحة عمود ، شد إليه رجـل محكوم بإعدامه ، وجلاده يجلس قريبا منه ، يجاهد فى مقاومة النعاس .

المحكوم بإعدامه (ونعرف فيما بعد أنه نخاس ثرى كهل) يحاول أن يعرف من جلاده : متى ينفذ فيه حكم الإعدام ، والجلاد ينهاه عن الثرثرة ، ويخبره أن موعده أذان الفجر . ويرى النخاس أنه لم يقدم إلى محاكمة ، وأنه لم يرتكب جرما يستحق إصابة مقتله ، ويرد الجلاده بأن هذا ليس من شأنه .

وعندما يقرب النخاس من الحديث عن جريمته - أو عما اعتبر جريمته - يخرسه الجلاد فى الحال ، ويفهمه أنه (أى النخاس) يعرف أنه (أى الجلاد) مأذون له فى قطع رقبته إذا نبس بحرف عن جريمته ، أو عند أذان الفجر — أيهما أقرب .

ثم يقوم الجلاد بإقناع النخاس أن من صالحه أن يتركه (أى يترك الجلاد) يهنأ بالنوم الهادئ ، ورأى على النخاس أن يرفع من روحه المعنوية ، حتى إذا حان موعد الضرب كانت يده ثابتة ، ونفسه هادئة ، فيطيح برأس النخاس بضربة واحدة ، لا تدع له وقتاً للإحساس بالألم . ويقع النخاس فريسة هذا الإغراء ، ويستسلم ، فيشترى للجلاد شرابا ، ويدفعه الجلاد دفعا إلى استجداء

غنائه ، واستجادته ، وبعد تمتع يغنيه الجلاد أغنية (زهرة عمرها ليلة) ، يرفع في غنائها عقيرته ، وهو يظن أنه يرفه عن ضحيته ، وهو يصور زهرة يقطفها البستاني الجنان عند الفجر .

ويحدثان جلبة ، وتطل خادم في بيت غانية من شباكها تستنكر هذه الجلبة ، ويسبها الجلاد ويسبب سيدتها ، التي ما تلبث أن تظهر ، وتلقنه درساً في أدب الجيرة ، مما اضطره إلى أن يعتذر ، وتأمر الغانية له بالشراب ، وتتعرف إلى النخاس ، ويشرح لها حاله ، ويبين لها أنه لم يحاكم ، وأنه أرسل ظلامة إلى السلطان ، يسأله حقه في المثول بين يدى قاضي القضاة ، ولكن الوقت ينفد ، وينفد معه صبره .

وأعملت الغانية حيلة ، أخرت بها أذان الفجر عن موعده ، وأصبح الصباح ، وامتلأت الساحة بالوزير وحاشيته ، وأنبأ الوزير النخاس أن ظلامته وصلت السلطان ، فأمر قاضي القضاة بالتحقيق فيها ، وأن السلطان نفسه سيحضر المحاكمة . وما هو إلا قليل حتى نصبت المحكمة ، وعرف أن النخاس يلوك في السوق أن السلطان ما يزال عبداً رقيقاً ، منذ قام النخاس ببيعه ـ وهو صبي ـ إلى السلطان الراحل ، الذي لم يعتقه حتى مات ، ولهذا لايجوز له (أي للسلطان الحالي) أن يحكم شعباً حراً .

وحاول النخاس أن ينفي عن شخصه التهمة ، ويلقي المقال على الناس جميعا .

وحاول السلطان ـ بالنسبة لعبوديته السابقة ـ أن يفخر بأنه واحد من سلاطين المماليك ، الذين جلبوا منذ نعومة أظفارهم إلى القصور ، حيث نشئوا تنشئة قوية وقويمة ، تؤهلهم للحكم والقيادة . وبالنسبة لدعوى استمرار عبوديته رفض السلطان هذه الدعوى ، ووسمها بالاختلاق الذي لايستقيم معه

عقل أو منطق ، ودعا قاضيه ووزيره أن ينشرا على الناس نص الوثيقة التى مهرها السلطان الراحل بعتقه .

وبدا على الوزير بعض الاضطراب ، فأشار بإبعاد الناس عن ساحة المحكمة وانفرد السلطان والوزير والقاضى يتدبرون ، فأعلن الوزير – فى نغمة أسى واعتذار — أن الموت فاجأ السلطان الراحل ، مما لم يستطع معه الوزير إعداد وثيقة العتق ، وأنه ما دار فى خلده أن الشعب سيلغط فى هذا الأمر ، واقترح قطع ألسنة المتقولين بحد السيف ، وتقديم رقبة النخاس قربانا ، وأخذ يدافع طويلا عن رأيه فى سفك الدماء ، وقطع الرقاب ، وإخراس الألسنة .

وكان للقاضى رأى آخر ، فالسيف عنده لايحل المشكلة، فسيظل السلطان — دون أن ينال حريته — حاكما على شعب حر طليق ، وقدم القاضى أدلته وبراهينه ، وأغرق فى نصوص فقهية : شرعية ، وقانونية ، محورها أن السلطان ليس سوى عبد رقيق ، وهو فاقد – إذن – أهلية التعاقد ، وهو متاع يتصرف فيه ، ولما كان السلطان الراحل لم يخرجه من هذه الصفة – صفة المتاع – إلى صفة الإنسانية بالعتق قبل الوفاة فقد صار جزءاً من ميراثه ، ووارثه هو الوحيد الذى يملك حق التصرف فيه ، وليس للسلطان الراحل وريث ، إذن تؤول تركته إلى بيت المال ، وبيت المال لا يستطيع أن يعتقه دون مقابل ، ولا يستطيع أن يحتفظ به ، لأن بيت المال لا يحتفظ إلا بالأمتعة التى تدر غلة على العامة ، وليس السلطان من هـذه الأمتعة ، وإنما هو متاع عقيم ، يجب أن يتخلص منه بيت المال ببيعه كسائر الأمتعة العقيمة ، وبيت المال لا يبيع أمتعته إلا فى المزاد العانى ، حتى يحصل على أغلى عائد ، وإذن يجب أن يباع السلطان فى المزاد العانى .

وحاول الوزير والسلطان إثناء القاضى عن رأيه ، أو عن الجهر به ، ورغب إليه الوزير فى أن يشترى السلطان ويعتقه فى السر ، ورفض القاضى بدعوى

أن القانون لا يعترف بالتصرفات السرية ، وأصر على أن يباع السلطان فى المزاد العلنى ، وزاد من عنده شرطاً . هو أن من يرسو عليه شراء السلطان يعتقه فى الحال ، وبهذا يفيد بيت المال ولا يضار . ويظفر السلطان بعتقه وتحريره .

وعاود الوزير إيضاح رأيه فى أعمال السيف،ورفض القاضى أن يشاركه فى إهدار حرمة القانون والشرع . وعيل صبر السلطان فلوح بسيفه هو وللقاضى نفسه . وجعل السلطان يسترجع أمجاده الحربية ومقدرته القتالية . ويسفه إرادة القاضى التى تظهر سلطانه فى هذا المظهر المزرى المهين . وخشى الوزير أن يذهب القاضى شهيداً على الرغم منه . . .

وحاولا إفهام القاضى أن الصفقة خاسرة لمن يشترى السلطان ، فاحتمى القاضى بالوطنية ، وادعى أن الذين يفتدون حرية السلطان بأموالهم غير قليل، وأن من علامات المجد أن يخضع السلطان للقانون ، مثلما يخضع له سائر الناس . وأعطى السلطان فرصة الاختيار (الأولى) بين السيف الذى يفرضه على الناس ولكنه يعرضه للخطر والقانون الذى يتحدى السلطان ورغباته ولكنه يحمى حقوقه . . وبعد برهة طويلة من التفكير أعلن أنه اختار . . اختار حكم القانون .

الفصل الثانى :

فى الفصل الثانى نرى الساحة عينها ، ونشاهد حركة الحراس وهم ينظمون صفوف الشعب حول منصة نصبت .

ويدور حوار بين خمار وإسكاف حول المزاد العجيب ، الذى يجرى بعد قليل فى هذه الساحة ، وجعلا يمنيان نفسيهما بمشهد فريد ، ويتحدثان فيما يصنع كلاهما بالسلطان لو أتيح له أن يحتازه ، واتفقا على أن يشتركا فى احتيازه ،

فيكون لدى أولهما ليلا يقص على الندمان معاركه ، ويحكى عن طرائفه وأسفاره ، ويكون لدى الإسكاف نهارا ، يجلس أمام حانوته على مقعد مريح ، وقد ألبس حذاء جديداً ، فهو يعرضه .

ويتجمع النـاس ، ويتحدث الجموع من رجال ونساء وأطفال فى أمر السلطان المعروض ، ويدخل الجلاد والمؤذن (اللذان عرفناهما فى الفصل الأول) فى نقاش حول الفجر الذى لم يؤذن له .. ثم يظهر موكب السلطان ، يمشى فيه قاضى القضـاة ، والوزير ، والنخاس الذى جاء هذه المرة ، ليتولى إشهار المزاد .

وقدم النخاس القاضى ، فأعلن هذا شروط البيـع ، وتحدث الوزير عن الحدث الفذ الضخم ، وعن السلطان المجيـد الذى يطلب حريته عن طريق القانون ، فهو يلجأ إلى شعبه ، بدلا من أن يلجأ إلى سيفه المشهود له بالنصر فى معارك المغول ، وأن هذا اليوم فيه اختبار لوطنية أفراد الشعب ، حين يتنافسون فى تقدير السلطان وتحريره .

وسارت إجراءات المزاد سيرها المعروف ، ورسا المزاد على رجل مجهول بثلاثين ألف دينار ، وقدم إليـه صك البيع فأملاه ووقعه ، وقدم إليه صك العتق فرفض إملاءه وتوقيعه ، بدعوى أنه مأذون له فى الشراء فقط . وبان أن الرجل لم يشتر السلطان لنفسه ، وبذلت محاولات لسانية ومادية لحمله على توقيع صك العتق وهو يأبى ، ونوقش فى أمر موكله ، فأبان طرفا من نعته لا يكشف عن شخصه . . ونفد صبر الوزير ، فأمر بأرسال الرجل إلى حيث يعذب وهو يتوسل إليهم أن يتركوه وبينما الحراس يحيطون به إذ انفتح باب دار الغانية ، ودعتهم أن يتركوه ، وقدمت أكياس المال ثمنـا للصفقة التى

أبرمها وكيلها عنها ، وسط دهشة الجمهور وصياحه فى وجهها : العاهرة . . العاهرة .

وحاول الوزير والقاضى أن توقع الغانية صك العتق ، فأبت ودخلت مع القاضى فى سجال ، احتكمت فيه إلى منطق القانون الذى يحميه القاضى نفسه ، فالشراء هو امتلاك شىء فى نظير ثمن ، والعتق التخلى عن الشىء دون مقابل ، والقاضى جعل العتق شرطاً للشراء ، أى جعل ملك الشىء مشروطا بالتخلى عنه ، فلكى تملك يجب أن تتخلى ، بعبارة أخرى : لكى تملك يجب ألا تملك .

وأسقط فى يد القاضى ، ولم يستطع قرع حجتها بحجة ، فوسمها بالخديعة والغش والتحايل ، وحاول أن يؤلب عليها الجمهور باسم الأخلاق ، لا باسم القانون الذى رآه السلطان حكما يجب على القاضى أن يرضخ إليه . ولم يفد تدخل الوزير وتلويحه بسيفه . . وكان على السلطان أن يختار (للمرة الثانية) . . فاختار أن يمضى فى طريق القانون ، مهما صادفه فيه من أو حال .

وهال الوزير أن تنتصر الغانية ، فأثار عليها الشعب ، وانقسم الشعب على نفسه : بعض يطلب موتها ، وبعض يرفضه ، والمرأة تصيح فى الجموع ، تدافع عن موقفها ، وتنفى أن لها ذنبا أو جريرة . . ويحسم السلطان الفتنة بإعلان أنه لا مبرر لقتل المرأة ، إلا أن يكون الوزير يريد اللجوء إلى تبرير شبه قانونى لاستخدام السيف . . وكان على السلطان أن يختار (للمرة الثالثة) بين الوحل والدم . . فاختار . . اختار الوحل ، أو — كما قال — اختار أن يمضى قدما إلى الأمام فى خط مستقيم .

وحادث السلطان الغانية منفردين ، فأقرت له بأنه السلطان ، وبأن عمله الحكم ، وأبدت موافقتها على أن تعيره إلى الدولة نهاراً ، حتى إذا حل

المساء عاد إليها : وجادلها السلطان فى صلاح رأيها ، فعرضت عليه حجرة فى بيتها منفردة هادئة ، يمكنه أن يصرف فيها أموره مع رجال دولته . وكاشفها السلطان بما يقوله الناس عنها ، فاعترفت له بأن وخز الناس لم يعد يؤلمها .. وأحست لطف حديثه ، فعدلت من صلابة حديثها ، وتراخى منطقها ، وهى تتمنى أن تدخل السرور على قلبه ، لكنها تريد أن تشعر أنه هو لها وحدها ، وأن يبقى مع ذلك سلطانا ، وأقنعها بتعارض الإرادتين ، وبأنه لابد من تضحية .. . فاما أن تتخلى هو عن عرشه فى سبيل ارادة الأولى ، وإما أن تتخلى هى عن ملكه فى سبيل الإرادة الثانية : وفى الأولى استمرار رقه وعبوديته ، وفى الآخرة حريته وسيادته . وكان على الغانية أن تختار ، وكان مؤلما أن تتركه من يدها فتفقده إلى الأبد ، ولكن كان مؤلما أيضا أن تفقد البلاد سلطانا فى مثل عدله وشجاعته .. واختارت .. اختارت أن توقع صك العتق بشرط ، هو أن يمنحها السلطان ليلة واحدة فى ضيافتها .

الفصل الثالث :

فى الساحة التى رأيناها فى الفصلين السابقين يظهر الوزير آمراً الجنود أن يطردوا الناس عن الساحة ، والجموع ترفض ، ويدافع الإسكاف والخمار عن حقهما فى البقاء ، ويعلنان للوزير أنهما وسائر الناس لن نغمض جفونهم وهم يعرفون أن مصير سلطانهم فى ميزان الأهواء المتقلبة ، وأنهما — ومثلهما كثير — عقدا رهانا حول وفاء الغانية بوعدها أو إخلافه ، واستشاط الوزير غيظا ، ودبر مع الجلاد امراً يطيح برقبة الغانية إن أخلفت وعدها ، واتفقا على اتهامها بالخيانة الوطنية وأنها جاسوسة للمغول .

هذا فى الساحة . بينما يطل عليها من بيت الغانية جانب من المشهد ، يمثل حجرة الإستقبال فى هذا البيت ، حيث نراها مع السلطان .. ونسمع السلطان

يطرى منزلها ، ونراها جالسة عند قدميه ، نشرح له حكاية زوجها ، الذى كان من أغنياء التجار ، وكانت هى إحدى جواريه ، وكان له ذوق وولع بالشعر والغناء والعزف ، فنشأها على حب الفن ، وكان يحضرها فى ولائمه ، ويسمح لها بمحادثة أضيافه من الشعراء والمغنين وأصحاب الظرف والفكر ، فسهرت معه ومعهم الليالى الطوال ، دون أن تخطئ أو تتبذل ، حتى أعتقها مولاها وتزوجها وسمح له يشهود مجالسه من وراء حجاب ، فلما مات لم تستطع التخلى عن عادتها ، فاستقبلت أضيافه على الصورة التى تركها زوجها عليها ، ولما لاك الناس سيرتها لم تجد معنى للمضى فى الاحتجاب خلف الأستار ، وجعلت من نفسها قاضياً على تصرفاتها ، ما دام حكم الناس قد أدانها .

وطلبت إلى السلطان أن يقص عليها ، فتألم لهذا ، وتصور وضعه وإياها هو وضع « شهريار » و « وشهرزاد » معكوسا ، فسرت عنه ، ورقصت له ، واعترفت له بأن صحبة الرجال تحلو لها ، من أجل الفن والشعر والغناء والطرب ، « من أجل أرواحهم ، لا من أجل أجسادهم » وأنها عازمة ألا تغير عادتها ولو امتلأ طريقها بما يظنه الناس وحلا . وتحادثا فيما كان من أمر النهار وذكرت إعجابها بهدوئه ورباطة جأشه وثقته بنفسه وصراحته واحترامه شروط اللعب فى أمانة وإخلاص ، وظنها تتملقه فى وقت كان الواجب الاجتماعى يدعوه إلى إطرائها .

وسألته عن الحب ، فاعترف أن شواغله لا تسمح له بوقت ينفقه فى الحب .

وسألته : أيعود إليها بعد أن تعتقه أم ينساها ؟ وأجابها إجابة لبقة : إنه لن يمحوها من ذاكرته كلية ، أما أن يعود إليها فسؤال .. عسير الجواب .

ودعته إلى تناول العشاء داخل المنزل ، شاهدنا إطفاء نور الحجرة ، وعدنا إلى الساحة نشاهد الإسكاف والخمار يتحدثان عن رهانهما ، والوزير يستمع إلى

جلاده وهو ينهى إليه ما يلغط فيه الناس ، بسبب قضاء السلطان ليلته فى بيت داعر ليرضيها ، ويحامى الوزير ، ويتهم الناس بأنهم لم يفهموا إلا الجانب التافه عن المسألة ، ناسين ما فى مسعى السلطان من مقصد نبيل وهدف سام .

وجاء القاضى ولاك مع الوزير ما يقوله الناس .. واستطال الزمن ، وخطرت للقاضى خاطرة ، وهو أن يدعو المؤذن لصلاة الفجر قبل موعده وعلى عهدته هو (عهدة المؤذن) .. وقد فعل .. وكان حدثا غريبا ، هاج الناس له ، ودهشوا ، واحتجوا عليه ، وسخطوا ، وكادوا يبطشون بالمؤذن المسكين .

وأضاء بيت الغانية ، وأطلت منه مع السلطان ، ودهشا للأذان كما دهش الناس ، ثم حاول القاضى أن يبرهن للغانية أن الذى سمعت هو صوت المؤذن وهو يؤذن لصلاة الفجر ، وآن — إذن — أن تبر بوعدها ، فإن حلول الفجر لا دخل له فى الموضوع وحاول السلطان — وهو يكشف احتيال القاضى والوزير على القانون — أن يثنيها عن مثل هذا العبث ، واحتج القاضى بأنه ينقذ السلطان من امرأة كهذه ، فصرخ السلطان فى وجهه ، مصمما على إنفاذ الشرط . . وهنا أعلنت الغانية أنها ليست أقـل من القاضى إخلاصا للسلطان ، ولهذا . . تعلن عتقه .

وأثنى القاضى على طيبة المرأة ! فأقر السلطان لها بالاحترام ، ودعا الوزير إلى أن يصدر عنه أمر للرعية باحترامها ، ووجه إليها الشكر ، ورجاها أن تقبل مثل ما دفعته من ماله الخاص فاستعفت من قبول رجائه وهى تعد ما صنعته شيئا زهيدا أسهمت به فى حدث عظيم ، وإنه كفاها الذكرى الجميلة ، التى ستعيش عليها طول حياتها . . ورأى السلطان أن يتوج هذه الذكرى ، فأهداها يا قوتته الفريدة . . وغادرها مودعا ، وهى تبكى . . من الفرح .

الفكرة الهدف

قدم « توفيق الحكيم » لمسرحيته بأنها قد كتبت فى خريف عام ١٩٥٩ م باللغة الفرنسية ، بعنوان (اخترت) ، ونشرت فى « باريس » . وقال : إن الذى أوحى إليه بمسرحيته إنما هو سؤال يقف العالم اليوم أمامه حائراً ، وهو : هل حل مشكلات العالم يكون فى الاحتكام إلى السيف أو إلى القانون ؟ ، والملاحظ أن أصحاب السلطان — ممن يملكون تقرير مصير البشر — حائرون بين الالتجاء إلى القوة والالتجاء إلى المبدأ ، ففى جانب يملكون القنبلة الذرية أو الهيدروجينية والقواعد الصاروخية ، وفى جانب يقف القانون أو المبادى وهيئة الأمم المتحدة ، وإنهم لحائرون بين الجانبين ، أو إنهم لايجرءون على اتخاذ القرار الحاسم . أى الجانبين يطرحون وأيهما يستبقون؟. وهذا الموقف الحائر أو الخائف من تبعة الاختيار النهائى بين السيف والقانون قد جر العالم كله إلى حيرة شاملة واضطراب عام . والمؤلف قد وضع هذا السؤال وهذا الموقف فى إطار شرقى قديم .

دارت المسرحية — إذن — حول فكرة وحيدة ضخمة ، ولم تثر مشكلات فكرية كثيرة . وهذه الفكرة الوحيدة الضخمة هى : ماذا يجب أن يحتكم إليه العالم فى حل مشكلاته أ إلى السيف أم إلى القانون . وهذه الفكرة تمثل قطاعا من الفكر العام لـ « توفيق الحكيم » وهو البحث عن المصير الإنسانى ، وهو بحث يشغل به « الحكيم » نفسه .

وقد حاول المؤلف فى مسرحيته أن يعرض فكرته فى قطاع جزئى من الحياة، وهو قطاع الحكم والسلطان، ولجأ فى الوقت نفسه إلى الإطار الشرقى القديم، الذى يعتبر « الحكيم » أقدر على استيعابه واللعب بمادته، بعدما ألف فيه كثيراً، من مثل: « شهرزاد » و « أهل الكهف » و « سليمان الحكيم » : ولجأ المؤلف إلى الخرافة الأسطورية، ولم يكن له سند من الواقع الأسطورى — إذا صح أن للأساطير واقعاً — واخترع المؤلف بخياله الخلاق خرافته ورسم أبعادها، وألبسها ثوب الظاهرات التاريخية، إذ ما عرف تاريخ المماليك هذه الظاهرة ولا شبيها بها. وقدر المؤلف على أن تنتصب خرافته له بشراً سوياً من الفن، وكانت قد عاشت فى ضميره كما تعيش الأساطير فى ضمائر الناس، فصدقها ونقلها إلى مسرحيته، ولكنها كانت واضحة الرؤية له، فلم تلتو عليه وسارت فى مجال الإطار الشرقى الذى قلنا: إنه ارتضاه، فشاهدنا الأوضاع المقلوبة (التى سنذكرها فيما بعد) وسمعنا أكثر من مرة حديثاً عن الرق والرقيق وتنشئة العبيد والجوارى والغناء والتسرى.

وعلينا أن نأخذ فى الاعتبار أن « الحكيم » ألف مسرحيته باللغة الفرنسية، وأن المسرح الفرنسى قد عرضها، ونالت استحسان جمهوره هناك، وذلك لأن الشعب الفرنسى شعب مولع بالحقوق، يقدسها، ويعلى أمرها، ويعدها محور النجاح فى السياسة والاقتصاد، وأساس الروابط الاجتماعية والإنسانية، والدولية.

وعلينا أن نأخذ فى الاعتبار أيضا أن « الحكيم » تخصص فى القانون وعاش فترة نشأته وشبابه فى ظله؛ إذ كان أبوه قاضيا مرموقا، ثم عمل المؤلف من أجل القانون مدة، أملت عليه (يوميات نائب فى الأرياف) ثم (ذكريات الفن والقضاء) وإذا كان الفن قد غمره وجرفه واستغرقه، ولم

يقاومه « الحكيم » ، بل استسلم له ، ورضع منه ، وانغمس فيه ، ورأى فيه مثاله — لا يعدم هذا الفن أن يجد فى معارف صاحبه متنفسا ، وفى أطوائه مددا .

وكل من هذين الاعتبارين كفيل بإنجاح مسرحية (السلطان الحائر) فى وقت أيقن فيه العالم الحر أن سلاح القوة لا يحل مشكلات العالم بقدر ما يحلها التفاهم ، ومن هنا تبرز أهمية القانون فى إحلال هذا التفاهم وإرسائه فى ضمير الشعوب والأمم .

الأزمـــة

نستطيع أن نقول : إن الحدث نما حتى قرب نهاية الفصل الأول ، حيث شهدنا السلطان يشهد — كعادته أو على سبيل الصدفة . لا ندرى — محاكمة يعلن فيها أنه (أى السلطان) عبد ، يحكم شعباً حراً . وكان لابد أن تصحح الأوضاع ، ويطمئن السلطان على رقبته محررة ، ويطمئن الشعب على حاكمه حراً . وبذل السلطان جهداً كبيراً — وكذلك الوزير — فى سبيل الوصول إلى حل ، ولكن قاضى القضاة جبههما ، ولم تلن قناته : وواجه السلطان موقف عسير ، وتصلبت الأزمة ، وكان عليه – وحده – أن يختار إما الحق والقانون وإما القوة والسيف ، وأخيراً أعلن فى نهاية الفصل الأول انحيازه إلى جانب الحق والقانون .

وعلى هذا يأتى الفصلان الثانى والثالث وعاء ، ينضج فيه المؤلف مزايا الحق ، ومزايا الانحياز إليه ، وأبعاد السير المستقيم الذى يحبى كل من يسير فى طريق القانون . وتكون المفارقات اللطيفة التى اطلعنا عليها فى هذين مادة جملة وخصبة لإطالة المسرحية وتلوين الفكرة ، لا أكثر ولا أقل .

ونستطيع أن نزعم أن « توفيق الحكيم » أتى فى هذه المسرحية أمراً جديداً لم نعهده من قبل ، وذلك أنه لم يكتف بأزمة وحيدة ، فأضاف عليها أزمتين اثنتين أخريين ، وفى كل فصل من فصول المسرحية الثلاثة أزمة يحل عقدتها فى نهايته .

الأزمة الأولى فى الفصل الأول ، وقد كشفناها .

والأزمة الثانية فى الفصل الثانى ، فلنا أن نتصور – بعد اختيار السلطان الانحياز إلى جانب القانون – أن العقدة لم تحل ، فإذا نحن أمام (مزاد)

يرسو على غانية ، لها الحق فى أن تحكم أهواءها فيما تملكه وفيمن تملكه ، ولقد سعت فى سبيل احتياز السلطان ، ودافعت عن أهليتها فى التصرف ، ورفضت أن توقع صك العتق ، وواجهت المحاولات العديدة لإثنائها عن رأيها وصرفها عن المضى فيما هى بصدده ، ولم تلن ، وثبتت فى موقف صعب ، وكان على السلطان أن يواجه — مثلها — موقفاً مماثلا ، فرأى أن القانون فى صف المرأة ثم رأت هى الشعب يثار ضدها ويتنادى برأسها ، فقابلته جريئة شجاعة ، وهى فى أعماق نفسها تدبر ، ثم انتصرت ، وأحست الزهو . . . وهنا تصاعدت الأزمة ، فرأت المرأة أن تحل عقدتها بإعلان شرطها وهو أن يبيت السلطان فى دارها ليلة ضيفاً ، حتى يؤذن الفجر .

والأزمة الثالثة فى الفصل الثالث ، فلنا أن نتصور — بعد أن امتلكت الغانية السلطان وأمسى رهينة دارها ومشيئتها — أن تقفز الأزمة من جديد ومحورها هذه المرة الخوف من أن تخلف الغانية وعدها ، والدلائل كلها فى يدى أفراد الشعب تنطق بهذا ، فالشعب يموج ويهدر ، ولا يقر له قرار حتى يطمئن على سلطانه إذ كيف يبيت السلطان فى دار داعر ، والسلطان نفسه مشدود إلى مثل ريبة الناس فى مالكته ، وقد أوقعه فى يدها سوء حظه أو انحيازه إلى القانون . وتحاول المرأة أن تكشف حقيقتها وواقعها ، ويحاول السلطان أن يصدق ما يسمعه منها ، فذا أفضل له من التكذيب ، وأدعى إلى اطمئنانه . . ويغلى الشعب والحكام فى خارج الدارغليانا ، ويدبر الوزير خطة لنسف المرأة ويحتال القاضى على إنفاذ الشرط بتعجيل الأذان ، ويغضب السلطان لهذا العبث ، ويظن الجميع أن المرأة ستواجه العبث بعبث مثله ، ويتأزم الموقف ، وتفور الأفئدة . . فإذا المرأة تحل العقدة . . وتعلن عتق السلطان .

الصـــدفة

لم يتوفر عنصر الصدفة فى هذه المسرحية ، والمصادفات إذا امتلأت بها المسرحية — أى مسرحية — أشعرتنا بتخلعها أو تلفيقها ، وهذا مما يحاول « الحكيم » أن يبتعد عنه ، وقد يكون عدد قليل من المصادفات مقبولا .

ونذكر مثالين كان يمكن أن يظهرا فى مسرحية (السلطان الحائر) على سبيل الصدفة ، ولكن المؤلف لم يشأ ذلك ، استكمالا منه للفن المسرحى .

المثال الأول : عدم إعتاق السلطان الراحل لسلطان المسرحية ، أرجعه المؤلف إلى سوء تقدير الوزير (ص ٥٦) .

إنى مستحق الموت . . أعرف ذلك ؛ فهذا جرم لا يغتفر ، إن السلطان الراحل ما كان يستطيع أن يفكر فى كل شىء ، أو يذكر كل شىء . . إنه لمن صميم عملى أنا أن أفكر له ، وأن أذكره بالخطير من الأمور . . كان من واجبى أنا حقاً أن أعرض عليه موضوع العتق ، بما له من أهمية خاصة ، وأن أعد ما يقتضيه من إجراءات شرعية . . ولكن مقامك العالى — يا مولاى — ونفوذك وهيبتك ومنزلتك العظيمة فى النفوس ، كل تلك الصفات فى سموها جعلتنا نسهو عن حالة الرق والعبودية بالنسبة إليك ، وعن حاجة من كان فى مثل ارتفاعك إلى مثل هـذه الحجج والوثائق . . ما فطنت — والله — لهذا الأمر إلا فيما بعـــد ، عندما جلست — يامولاى — على العرش . . عندئذ اتضح لى الموقف بأكمله ، وتملكنى الهلع ، وكدت أجن . . لولا أنى هدأت

من روعى ، وتماسكت ؛ معللا النفس بأن هذا الموضوع لن يتاح له يوما أن يفتح ، أو يثار ..

المثال الآخر : شراء الغانية للسلطان كان يمكن أن يأتى صدفة ؛ فمن يدفع أكثر يكن هو الشارى ، ولكن المؤلف أبان عن إحجام الأثرياء عن الإسهام فى مثل هذا العمل الوطنى الجليل ؛ لأن الصفقة خاسرة تجاريا ، ولما دخل وكيل الغانية فى المزايدة على الشراء دخلها بتصميم واضح ومستمر ، فاتهمه الناس – والمزايدون الآخرون بخاصة – بالهزل والمجون ، ولكن التصميم كان منبعثا من الغانية نفسها ، التى كانت ترى أن الموقف للجد لا للهزل ؛ (راجع ص ١٠١ وما بعدها) :

الإسكاف : ياللهول ! .. من يكون هذا الرجل !

الخمار : شخص ما جن من طرازك ولا شك!

الإسكاف : ومن طرازك أنت أيضاً !

. . . .

الخمار : يخيل إلى أنى رأيت هذا الرجل فى مكان ما ! ..

الإسكاف : (ملتفتا إلى نافذة الغانية) : انظر .. هاهى ذى فى نافذتها .. تبرق فى أتم زينة وبهرج ، كأنها عروس من الحلوى ! .. (يصيح بها) أنت أيتها المليحة فى عليائك ؛ .. ألست مواطنة مخلصة أنت الأخرى ؟ ! ..

الغانية : اخرس أيها الإسكاف ! .. إنى لست ممن يهزل فى مثل هذا الظرف ! .. والله إن لم تكف لأبلغن عنك ، وعندئذ توضع فى الحبس ! ..

. . . .

الإسكاف : (هامسا للخمار) أجادون هم فى كل هذا ؟ ! .. هؤلاء ؟ ! ..

الخمار : الظاهر ..

النخاس : تسعة وعشرين .. تسعة وعشرين ألف دينار .. تسعة وعشرين

المجهول : (صائحا) : ثلاثين ! .. بمبلغ ثلاثين ! .. ثلاثين ألف دينار .

النخاس : ثلاثين ! .. بمبلغ ثلاثين ! .. ثلاثين ألف دينار .

الإسكاف : (هامسا) : ثلاثين ألف دينار .. يلقى بها فى البحر ! .. ياللجنون ! ..

.. ..

السلطان : (للوزير) : هذا هو الحد الأقصى للتقدير الوطنى النبيل ! ..

الوزير : يامولاى ! .. إن الحاضرين هنا للمزايدة هم فى الأغلب من بخلاء التجار والموسرين ، ممن ركبت فيهم طبيعة الشح ، والرغبة فى الربح ، والضن بالمال فى سبيل هدف أسمى .

.. ..

النخاس : تقدم أيها الفائز ، .. وتقبل التهنئة على حظك السعيد ! ..

(الجماهير تهتف له) .

الوزير : أهنئك أيها المواطن الصالح ، وأحييك .. (هتاف من الجماهير)

النخاس : (صائحا) : السكوت ! .. السكوت ! ..

الوزير : (مستطردا) : أحييك أيها المواطن الصالح باسم الوطن ، وباسم هذا الشعب المخلص الأمين الذى نبعت منه ؛ لتشترى وتفتدى حرية سلطاننا المعظم ! .. إن عملك النبيل هذا سوف ينقش أبد الدهر على صفحات تاريخ هذه الأمة الكريمة ! ..

الأشخاص وتحليـــل شخصياتها

في مسرحية (السلطان الحائر) أربعة أشخاص يقومون بالأدوار الأساسية الرئيسية وهم — بحسب ظهورهم على مسرح الأحداث — : الغانية ، والوزير ، والسلطان ، وقاضي القضاة .

ومن عدا هؤلاء الأربعة شخصيات (جاهزة) ، لم يسهموا في تكوين الحدث أو تنميته ، وإن ساعدوا — بعلاقاتهم مع الآخرين — في سير الحدث في المجال الذي أعد له ، ومن هؤلاء :

الجلاد ، فانه يؤدي عمله كما فرض عليه ، وكما يفهم هو منه ، فهو تابع للوزير ، وذيل له ، يأتمر بأمره ، وينتهي بنهيه .

والخادم ، فإنها ظل سيدتها .

والنخاس ، صناعته الدلالة في سوق الجواري والعبيد ، وهو يمارس هذه الصناعة في المسرحية مثلما يمارسها في الحياة ، أما ثرثرته التي جرت عليه هذه المصيبة التي وقع فيها ، فهي ملازمة له وصدى لصنعته ، على أن معرفته السابقة بأحوال السلطان في صباه كانت مادة جيدة لهذه الثرثرة ، وهي يتباهى على نظرائه بها ، وكانت أيضا تكأة للمؤلف ليستدعي بها المحكمة .

وقد وفق المؤلف — في الفصل الأول — في إبراز النمط الذي ينتمي إليه كل من الأشخاص الأربعة ، ومن ثم جعل كل منهم يحيي شخصيته من خلال نمو الحدث والحوار والمواقف التي وضع فيها .

والغانية :

بدا من أول الأمر أنها مترفة ذات نفوذ ، فقد سعت فى إنقاذ النخاس من المصير الذى كان ينتظره مع الفجر ، ولم يستطع الجلاد أن يثنيها عن سعيها ولم يقاوم المؤذن دعوتها برغم قربه من سمت الصلاح . ثم دخلت (المزاد) — عن طريق وكيلها — جادة لاهازلة كالآخرين ، وقـــد انتوت فى نفسها أمراً لم يتكشف لنا إلا فى الفصل الثالث ، وهو أن تشجب مطاعن الناس فيها ، وترد مكايدهم فى نحورهم ومن هنا تفسير تصميمها على احتياز السلطان ، بإغلاء سعره وتنحية المزايدين الآخرين على شرائه ، ومحاجتها العنيدة للقاضى ، ووقوفها فى وجه الوزير ومجابهتها لقوته وسطوته وتأليب الجموع عليها ، وعدم استسلامها لرجاء السلطان أن تتركه وشعبه إلا بعد أن يمنحها ليلة . وفى هذه الليلة استطاعت أن تعطف السلطان عليها من مركز القوة لا من مركز الضعف ، وأن تنتزع منه إعجابه بجرأتها وثناءه على عفتها ، مما كان له صدى فى نهاية المسرحية ، حين أمر باحترامها ، وعدها من فضليات النساء .

والوزير :

محور شخصيته السياسة . وللسياسة منطق متقلب ، تارة يميل به إلى البطش والعسف ، وتارة يرتد به إلى الملاينة والمصانعة .

كان الوزير باطشاً معتسفاً ، حين أمر بسفك دم النخاس دون مساءلة ، وحين أشار على السلطان بالشدة مع الناس ، وحين دفع وكيل الغانية إلى أيدى الحراس وحين ألب الجموع على الغانية ، وحين دبر لها مكيدة تظهرها فى مظهر الجاسوسة الخائنة .

وكان الوزير مصانعا داهية ، حين اعترف بخطئه وتقصيره فى عدم عتق سلطانه ، وحين حاول إثناء القاضى عن رأيه فى التصرف فى السلطان أو عن الجهر به ، وحين ظهر بمظهر الولاء للسلطان فى دعوته القاضى أن يتدبر اسرا أمر بيع السلطان وعتقه ، وحين استل سخيمة السلطان وهو يرفع السيف على القاضى ، فادعى الوزير أن القاضى ينال بهذا شرف الشهادة دون استحقاق .

والسلطان :

المحور الذى تدور عليه شخصيته هو الحيرة ، التى كان يخلصه منها عقله مضحيا بالاعتبارات العاطفية .

فهو — أولا — حائر بين رقه وحريته ، فهو يعترف بالرق ويفخر به ولكنه يرفض أن يبقى رقيقا ، يوكل إليه أمر هذا الشعب الحر ، وهو يزعم أنه لابد أعتق ، ولكن صك العتق مضيع ، فعليهم أن يبحثوا عنه ، وينشروا على الناس نصه .

وهو — ثانيا — حائر بين السيف والقانون ، فهذا وزيره يطرى مزايا السيف ، الذى خلق للعمل لا للزينة . والسلطان له من ماضيه فى الحروب وأمجاده فى قتال المغول ما يقنعه بقوة السيف وصلاحه فى الإملاء والقهر والغلب . وهذا قاضيه يحتمى بالشرع وبالقانون ، ويتشجع فى إبداء رأيه ويهدد تهديدا مقنعا باعلان القضية على الملأ ، وحين تتبدد محاولات الوزير والسلطان معه ، لا يجد السلطان مفرا من قطع الحيرة ، فيختار القانون ، وما تزال تغلى فى أعماقه مراجل الغضب .

وهو — ثالثا — حائر بين الوحل والدم ، فهذه امرأة ساقطة تشتريه ، وترفض إمضاء شرط العتق ، وتحاج قاضيه فتنتصر عليه ، وتواجه وزيره بمثل حماقته ، وتقف من السلطان نفسه موقف عناد على الرغم من ملاينته

السلطان . ويسقط فى يد الجميع — ماعدا الغانية — فلا يجد السلطان مفرا من الاختيار بين الوحل والدم : الوحل الذى يقتضيه إنفاذ القانون والتسليم للمرأة بحقها فى احتيازه ، والدم الذى يوشك الوزير أن يجريه أنهارا .

وقاضى القضاة :

احتمت شخصيته وراء (حرفية) القانون لاروحه بأكثر من وجه .

فعنده أن الشرع يحتم تحرير العبد بصك يصدر عمن يملكه، وهو لا يرضى عن المشاركة فى تزييف مثل هذا الصك . وعنده أن القانون يحتم بيع متاع الدولة ، وهو لا يقبل أن يتم التصرف فى هذا المتاع على وجه آخر ، ولو كان فى صالح سلطانه وشعبه . وعنده أن القانون يحتم أن يكون هذا البيع فى (مزاد) علنى ، وهو لا يقبل أن يتم البيع سرا ،ولو كان فى هذا ماينيله الشرف الوطنى ويحقق العائدة على بيت المال .

وباسم القانون يتحايل القاضى ، حين يضع شرطا فى اعلان البيع ، يلزم به من يبتاع السلطان أن يمضى عتقه فى الحال ، والقاضى قد سمح لنفسه باملاء هذا الشرط تحت وهم أنه يساير منطق القانون ، وخفى عنه أنه شرط هادم فطنت إليه غانية من العوام لم تتمرس بالقانون ولم تضطلع به يوما .

وفى سبيل إنفاذ القانون يتطاول القاضى على الشرع ، فقد شرطت الغانية على نفسها أن تعتق السلطان عندما تسمع المؤذن يؤذن لصلاة الفجر ، وتتمخض عبقرية القاضى عن التعجيل بالأذان ، ويعتد سماعه حكما بينه وبين الغانية ويجادل فى شرعية الأذان ولايجادل فى قانونيته ،ومن ثم يصل إلى مأربه الذى نعى مثله على الغانية من قبل (ص — ١٢٠)

القاضى : . . . إن ماتقوله هذه المرأة ليس إلا سفسطة ! . .

السلطان : شرطك هو السفسطة .. فالبيع هو البيع .. هذا شىء بديهى أما الباقى فلا يلزم أحدا ..

القاضى : أجل يامولاى .. ولكن هذه المرأة قد تقدمت إلى المزاد ، وهى على بينة من طبيعته، وتعلم تمام العلم ما ينطوى عليه من معنى وهدف .. فتصرفها بعد ذلك على هذا النحو إن هو إلا خديعة وغش وتحايل ! ..

السلطان : إذا كنت تريد الآن أن تلقنها درسا فى الأخلاق فهذا شأنك أما القانون فلم يعد له هنا محل .. وعليك أن تكف عن التحدث باسمه .

ومرة أخرى (ص ١٨٥) :

القاضى : .. هل سمعت أو لم تسمعى صوت المؤذن ؟

الغانية : سمعت .. ولكن .. مادام الفجر لم يزل بعيدا

القاضى : لم يكن الفجر ذاته فى الموضوع .. ولكن الوعد انصب على صوت المؤذن وهو يؤذن لصلاة الفجر .. فاذا أخطأ المؤذن فى التقدير أو التصرف فهو مسئول عن خطئه .. هذا شأنه هو .. ولكنه ليس شأننا نحن .. أفهمت ؟ ! ..

الغانية : فهمت .. لا بأس بها من حيلة ! ..

القاضى : إن المؤذن سيحاكم بالطبع على خطئه .. ولكن هذا لا يغير شيئاً من طبيعة الواقع .. وهو أننا جميعاً سمعنا المؤذن يؤذن لصلاة الفجر من فوق مئذنته .. وإذن فكل النتائج القانونية المترتبة على ذلك يجب أن تأخذ مجراها .. وفى الحال .. هلمى إذن ووقعى ! ..

.. ..

السلطان : (صائحا) يا للعار ! .. كفى .. كفى ! .. أبطلوا هذا العبث! كفوا عن هذا الصغار ! .. إنها لن توقع .. إنى أرفض رفضاً باتاً أن توقع بهذه الطريقة ! .. وأنت — يا قضي القضاة —

ألا تخجل من اللعب هكذا بالقانون ؟ ! ..

القاضى : يامولاى السلطان ..

السلطان: لقد خاب ظنى ! .. خيبت ظنى فيك يا قاضى القضاة ! .. أهـذا هو القـانون فى رأيك ؟ ! .. اجتهاد وبراعة فى التحـايل والتلاعب ؟! ..

وهؤلاء الأربعة الأشخاص منهم شخصان تتقابل شخصيتا هما تقابلا كاملا ، وهما الوزير وقاضى القضـاة ؛ فسبيل كل منهما تختلف ؛ فالوزير لا يفهم غير لغة السيف ، إلا إذا تطلبت السياسة المصانعة والخداع والتمويه ، والقاضى لا يدرك غير لغة القـانون ، ولا يفقه فى السياسة شيئاً ، أو هكذا ادعى : « إنى لا أفقه شيئاً فى السياسة ولا فى مهنة حكم الناس » (ص ٧٥) . ولقد حاول الوزير أن يعتمد على القانون وهو يمارس هجومه على الغـانية وهو يدبر لهـا تهمة الخيانة ، وحاول القاضى أن يحتال بالخداع حين أمر المؤذن بالتعجيل بالأذان ، ولـكن هذا وذاك لا يغير من واقع التضاد بين الشخصيتين .

والشخصان الآخران — السلطان والغانية — قد نرى بينهما من عناصر التقابل الاجتماعى ما يجعلها متباعدين ، ولـكنهما — لدى إمعـان النظر — يتماثلان فى فـكرها وهدفهما ، وإن اختلف سلوكهما ، فكلاهما ينشد الحرية من طريق صعبة ، ولا يبالى أشواك الطريق . وفى هذا الحوار بينهما فى الفصل الثالث (ص ١٥٠) ما يكشف ما بينهما من تماثل :

الغـانية: .. لقد قلت لك الساعـة يامولاى : إن زوجى كان من أثرياء التجار ، له ذوق ، وكان له ولع بالشعر والغناء ! ..

السلطان : كنت من جواريه ؟ ! ..

الغـانية : نعم.. اشترانى ولى من العمرستةعشر عاما.. ثم أعتقنى وتزوجنى قبل موته ببضع سنوات .

السلطان : إن حظك خير من حظى ! .. فأنت لم ينس أحد أن يعتقك .. فى الوقت المناسب .

وبعد أن يخوضا فى أحاديث أخر ، وتذكر له أنها من هواة الفن ، ويبدو عليه أن لا يصدق قولها ، تقول له (ص ١٥٥) .

الغـانية : أنت لا تصدق ! .. ولا تأخـذ قولى على سبيل الجد ! .. فليكن .. ظن بى السوء ماشئت ! ليس من عادتى الدفاع عن نفسى ضد ظنون الآخرين ! .. إنى فى أعين النـاس امرأة سيئة السيرة ! .. وقد انتهى بى الأمر إلى قبول هـذا الحـكم .. وقد وجدت فى ذلك الراحـة لى .. ولم يعد من مصلحتى تصحيح رأى الناس ! .. عندما يجتـاز إنسان أقصى حدود السوء فانه يصبح حراً ! .. وأنا .. فى حاجة إلى حريتى ! ..

السلطان : أنت أيضاً ؟ ! ..

الغـانية : نعم .. لأفعل ما يحلو لى ..

ونحن نلاحظ أن كلا منهما اجتاز أقصى حدود السوء ، فهى – كما أقرت – أصبحت فى ألسنة الناس عاهرا ، والسلطان نزل عن سلطانه، وقبل أن يباع فى السوق عبدا كالمتاع ، وهذه هى التى اشترته ، وأصبحت الألسنة تنهش سمعته بقبوله السهر معها .

الحركة المنظـورة والحركة الذهنيـة

لامراء فى أن القضية التى طرحتها مسرحية (السلطان الحائر) ، وهى قضية الحق والقوة ، تحتاج أساساً إلى إعمال الفكر والروية ، وتعميق النظر ، ومقارعة المنطق أو السفسطة ، مما يفرض الحركة الذهنية أكثر مما يفرض الحركة الجسمية المنظورة .

وبالنسبة للحركة الجسمية المنظورة نشهد — فى الفصل الأول — النخاس المحكوم بإعدامه مقيداً مغلولا ليس له حق الحرية إلا فى أن يسمع أغنية الجلاد ، وهذا الجلاد ناعس لا يريد أن يصحو ، وإن صحا فليجرع الخمر ، حتى يزداد كسلا على كسل ، ويأخذ فى غناء مقلق . ثم تتحرك الغانية وخادمها للقضاء على هذه الضجة ، وتشغل الغانية بصرف المؤذن عن أذانه ، وهنا تبدأ حركة الحدث فى مجـاله نمو التأزم . ثم يأتى الوزير وبعده السلطان وقاضى القضاة المحاكمة ، وتفك أربطة النخاس ، فلا يتحرك إلا ليدافع عن نفسه ، ثم يخلو الجو لمعركة كلامية بين السلطان والوزير والقاضى ، يتهيأ فيهـا السلطان لاستلال سيفه .

وفى الفصل الثـانى يؤثر الخمار الهمود فيغلق حانه ، وينشط الإسكاف لعرض بضاعته ، وتبدو حركة الشرط لتسكين الناس حول منصة (المزاد) ، ويحتل النخاس قمة الحركة وتحميس الشراة ، ثم يخلو الجو لمعركة كلامية بين الغانية والرجال ، وتثار الجماهير وتستفز .

وفى الفصل الثالث نسمع حركة الجمـاهير بعيدة عن المسرح فى الأزقة والطرقات . أما المسرح فالحركة عليه هى حركة الأيقاظ الذين قدر لهم أن

يأتوا إلى الساحة بينما الجماهير تهدر فى الأزقة والطرقات لم تغمض جفونها للحدث الجلل. وتطالعنا من حجرة الغانية حركة الترحيب بالسلطان بالحديث والموسيقى والرقص . ثم ينشط الوزير والجلاد لتدبير مكيدة للغانية ، وينشط القاضى للتعجيل بأذان الفجر ، وهنا تنتهى الحركة داخل المجال ، وتتكشف لنا السخرية (الدرامية) حين نربط بين أذان الفجر المهدر وأذان الفجر المزور ، فالأذان الأول كان للنخاس علامة نهاية الحياة والتخلص من ربقة الجلاد . والأذان الثانى كان علامة للسلطان على بداية الحياة والتخلص من قبضة الغانية . وحينئذ يظهر السلطان والغانية فى موقف أشبه بموقف الوداع ، وإن كان وداع الأحرار .

ومع هذه الحركة الجسمية القليلة ، ومع الحركات التعبيرية التى لابد أنها تطفو على وجوه الأشخاص ، وتعبر عن سلوكهم ونوازعهم — يمكن القول بأن الحركة الذهنية احتوت الحركة الجسمية للأسباب التى أبديناها قبل .

والحركة الذهنية فى المسرحية دائرة حول الحق ، الذى يقر به كل ، ولا يريد أن يمس شرعيته ، ومن هنا ينشأ الصراع ، ولكنه صراع يدور فى نفوس الناس ، وبين بعضهم وبعض ، حول الانقياد المطلق للحق ، أو الاحتيال عليه . وصلابة الحق تدفع أحيانا إلى اصطناع الوسائل لمعالجة هذه الصلابة وقد تبلغ هذه الوسائل أحيانا درجة المواجهة ، وهذا ما شهدناه فى لغة السيف التى ارتفعت فى بعض المواطن ، وتبلغ هذه الوسائل أحيانا كثيرة درجة المصانعة والمداراة باللجوء إلى الحيل ، وإلباس الحق ثوبا باطلا ، صفيقا تارة ، وشفيفا تارات ، والوسيلة فى كل أولئك هو القانون .

ونتتبع الحركة الذهنية من أول المسرحية ، فنرى النخاس المحكوم بإعدامه يلتمس محاكمة عادلة على جريمة منسوبة إليه ، فهو يناقش جلاده ، الذى كفاه راحة بال أنه مأمور بتنفيذ الحكم ، فما يشغل نفسه بظروف هذا الحكم

ولا بشرعيته ، ثم يقوم باقناع النخاس بحاجته (أى حاجة الجلاد) إلى الراحة والهدوء حتى يطيح برأسه بضربة واحدة لاتدع له وقتا للاحساس بالألم ، وهذا من حق النخاس عليه ، ويصور الجلاد له الصورة الأخرى الفظيعة ، عندما أطاح برأس بخيل فى سلة إسكاف ، وفى سبيل هذا الحق يضطر النخاس إلى أن يرفه عن جلاده .

وتظهر خادم الغانية لتلزم الجلاد أن يكف عن الصخب ، رعاية لحق البيوت فى التمتع بالهدوء ، ويجادلها الجلاد بدعوى أن بيت سيدتها بيت قذر وهل من حق مثله الهدوء . وتظهر الغانية التى تنضم إلى مولاتها ، وتنشد بعض الاحترام للسيدات ، ويسلم الجلاد بهذا الحق ، ولا يسلم بالصفة التى خلعتها الغانية على نفسها ، ثم كانت النعل فاصلة ، فتراجع الجلاد وابتلع شجاعته ، ولكنه زعم أنه سلب النشوة التى كان هو فيها ، وإن فى رأسه تلفا يحتاج إلى إصلاح أى إلى خمر تملأ الفراغ ، وهذا حقه فى تقديره ، وتولت الغانية ملء دماغه .

وعرفت الغانية قضية النخاس ، وأرادت أن تسهم فى وصول حقه إليه فاحتالت على المؤذن ، وأقنعته بحاجته إلى شراب ساخن فيه شفاء لصوته وصفاء ، حتى يؤدى واجبه على خير وجه فى هذا الشتاء ، وأقنعت الجلاد — الذى ملأت رأسه بالخمر — بأنه لن يضار مادام المؤذن لم يؤذن بعد لصلاة الفجر ، واعتصم المؤذن بأن الناس تغط فى النوم وقلما يستمعون إلى أذانه وأن الحى حى مترفين أكثرهم نؤوم الضحا ، وان المسجد خال إلا من رجلين غريب ومتسول ، كما اعتصم الجلاد بأن التبعة على سواه . وساعدت هذه الحيل فى استبقاء النخاس حيا ، فأتيحت له محاكمة عادلة ، حضرها السلطان ، وأعلنت التهمة على الملأ ، فأقرها النخاس ، ولم ينفها ، وإن حاول أن يزيح عن شخصه أنه مدعيها ، ويحيل مقالها على جموع الناس . وقال الوزير : « إنه يستحق الموت لثرثرته وانفلات لسانه » ، ولم يجار السلطان وزيره فى منطقه ، وجعل

يفخر بأنه من أسرة كل أفرادها عبيد هيئوا لمهنة الحكم ، ثم يدفع بالزور والبهتان دعوى أنه لم يعتق ، ويطلب إلى القاضى أن يبرز للناس صك عتقه فلما تكشف له الواقع المر وأن ليس هناك صك يحرره ، وقع فى غمة حاول الوزير أن يكشفها عنه بالاستئذان فى إعمال سيفه ، ومجابهة الناس بالبطش والقوة وأذكره ذهب المعز وسيفه اللذين دانت بهما مصر ، ومال السلطان إلى هذا لولا صلابة القاضى واستمساكه بحرفية القانون، وذهبت محاولات السلطان والوزير معه سدى وهو يرفض ، ويدعى أنه لا يستطيع أن يكذب على نفسه ولا يستطيع التخلص من القانون وهو يمثله ، ولا يستطيع الحنث فى يمين الولاء للشرع ، ويترك السلطان والوزير يفعلان ما يشاءان لأنه مضطر - بحكم القانون - أن يعلن أن السلطان فاقد الأهلية ، مالم يأمر السلطان بعزله أو طرده من البلاد أو قطع رأسه .

وينفد صبر السلطان ، فيأمر مرة بإيداع قاضيه السجن ، ومرة يستل سيفه للاطاحة برأسه ، وهو يرى فى كلتا المرتين أن من حقه أن يفعل ما يراه ضروريا لصيانة أمن الدولة . ويحاول الوزير — بما له من حق السياسة — أن يوافق القاضى على حل وسط وهو أن يتم بيع السلطان وعتقه سرا ، ويحتمى القاضى بحتمية الحل القانونى الشرعى ، وهو طرح السلطان للبيع فى المزاد العلنى ومن يبتعه يعتقه فى الحال، ويرى الوزير أن لا أحد يقبل أن يخسر ماله على هذا النحو ويتمسح القاضى بالوطنية لإقرار حق القانون ، فيزعم أن الذين يفتدون حرية السلطان بأموالهم كثير ويلجأ إلى الأخلاقيات حين يقرر أن من علامات المجد أن يخضع سلطان للقانون كما يخضع له سائر الناس، وينقض الوزير هذا معتمدا أن لسياسة الحكم أساليبها، ويميل السلطان إلى وزيره، ولكن القاضى لا يلين ، ولا يرى فى القانون حلا وسطا ، وإنما القانون يعترف بالأحق ولا يعترف بالأقوى . ويسقط فى يد السلطان ، ويوازن بين سيفه الذى يفرضه

ويعرضه للأخطار ، والقانون الذى يحميه وهو يتحداه ، ويعلن قراره الأخير ويختار القانون

ويبدأ الفصل الثانى بين الخمار والاسكاف ، يرى الخمار أن له حقا فى المتعة بشهود السلطان وهو يطرح للبيع ، ومن أجل هذا أغلق حانه، بينما يرى الاسكاف أن من حقه الترويج لبضاعته هذا اليوم ، ولهذا فتح حانوته وزين معرضه ، وتحين ساعة البيع فيرى الناس — حتى الأطفال — أن لهم حقا فى الحصول على السلطان مادام صفقة معروضة لمن يبتاع . وقام النخاس بمباشرة البيع، فهذا حق له الآن بعد أن ثبتت براءته ، وانتهى البيع عندما عرض رجل ثلاثين ألف دينار ، ووقع على عقد البيع بصفته وكيلا مأذونا له فى ممارسة الشراء ، وامتنع من توقيع صك العتق لأن وكالته لاتشمل هذا النطاق . وتقفز فى ذهن الوزير الريبة فى الرجل؛ ويريد بمنطق التسلط أن يعذبه ليكشف خططه الخطيرة . وتظهر الغانية المشترية تحاج الوزير بحقهافى احتياز الصفقة المعروضة للبيع مادامت مواطنة ومعها نقود ،وتحاج القاضى فى شرطه الذى يسلبها حقها فى الملك ، الذى استقر لها بمقتضى عقد البيع ، ويسلم القاضى بمنطقها ، وإن نسبه إلى فقيه من فقهاء القانون قادر ماجن فاجر ، ويلجأ إلى الطعن فى أخلاقها ، واتهام مالها فى مصدره ، إذا لا يجوز فى منطقه أن يدفع إلى بيت المال،وتقارعه الغانية بمنطقه،إذ كيف قبله من قبل فيما دفعت من ضرائب ومكوس ، وطلبت تسليمها البضاعة التى إشترتها فى منزلها فهذا حقها . وثارت حمية الوزير فراوده حقه فى التسلط على العباد بسيفه ، ولجأ إلى تبرير شبه قانونى لاستخدامه ، فأثار جموع الناس على الغانية فحكموا عليها بالموت ودافعت هى عن حقها فيما أقدمت عليه ، فانحاز إليها فريق،وتعين على السلطان — بعد أن سدت المرأة الطريق — أن يختار بين الوحل والدم ، فاختار الوحل ، ثم حاول أن ينتزع من الغانية اعترافها بصفته ونظام عمله وحقه فى ممارسة العمل حرا ، واعترفت له بما طلب إلا بحريته ، إذ أن حقها هى فى ملكه حق لاينازع

فهى لاتريد أن تتركه أو تتخلى عنه ، ثم دغدغها منطق السلطان ، فسلمت له بحرية مشروطة وموقوتة .

وفى الفصل الثالث نرى تدافع الناس على الساحة ورفضهم مغادرتها بدعوى أن من حقهم الاطمئنان على سلطانهم ، ونرى صفقات رهان تبرم ، ومثل هذه الصفقات لاتوجد إلا حين تتعارض الأهواء ، وكيف لاتتعارض وهم يرون مصير السلطان معلقا بهوى الغانية اللعوب . ونرى الوزير يدبر للغانية جرما ليشهر أمره فى الوقت المناسب ، ويستدر به رضا الشعب — أو صمته — عن عمله ، عند ما يطيح برأس الغانية .

أما السلطان فقد أسلم نفسه للغانية بحقها ، فهو يسألها ماتنوى أن تصنع به الليلة ؟ ، وترى من حقها أن يحكى لها قصص بطولاته ومغامراته ، ولا يناقشها هذا الحق بمنطق قانونى ، وإنما يمسه بمنطق عاطفى حين تصور أن الوضع المعكوس أملى على « شهريار » أن يرفه عن « شهر زاد » ، بحكم أنها القابضة على رقبته . وتفطن الغانية لعاطفة السلطان المطعونة ، فترفه هى عنه ، وترقص له ، ويخيل إليه أنها هكذا ترقص لروادها ، لقاء مايبذلونه من ثمن ، وهنا ينكأ السلطان جراحها ، فتكشف له عن سيرتها وسرها ، وتشجب ماانهمت به من العهر وتلوذ بالشعر والغناء والفن ، فلما لاك الناس سيرتها وجدت من حقها أن تجاهدهم ، وتتبدى لهم ، فلم يعد يجدى تصحيح رأيهم فيها ، وكان منطقها فى هذا أنه عندما يجتاز الانسان أقصى حدود السوء يصبح حرا .

وسألته عن الحب ، ومن حق المرأة أن تشغل بالحب ، وسألته عن مدى استقرارها كانسانة فى ذاكرته ، وهذا من حقها كغانية أتيح لها القرب من السلطان .

وجاء القاضى إلى الساحة ، ورأى الوزير يرمى الناس بالبلاهة ، لأنهم تعلقوا بالجانب التافه الهابط من مسألة السلطان ، واطرحوا جانبها الوطنى الأعظم ، ثم

ارتأى القاضى أن يحتال على القانون بالتعجيل بأذان الفجر، مدعيا أنه يدنيه من الحق الذى أقرت به الغانية ، وهو حق عتق السلطان ، ورأى المؤذن فى سعيه لاستخلاص حرية السلطان فخراً ، كما رأى فى تأخير الأذان السابق مفخرة أيضا ،لأنه أنقذ به مظلوما ، ومن حقه أن يفخر بالأمرين على ما بين ظاهريهما من تضاد . وثار الناس على المؤذن ، واتهموه بالخبال، ومن حقهم هذا . ودافع القاضى عن منطق القانون فى عتق السلطان ، والذى جاء نتيجة طبيعة لأذان المؤذن ، وإن لم يمانع فى محاكمة هذا المؤذن على خطئه — وهذه غير تلك — واعترضت الغانية على الاحتيال ، واعتده السلطان عبثا وصغارا يحملان على الخجل ، ولكن القاضى يستمر فى اللعبة القانونية ولا يخجل ، فهو لم يرتكب خطأ فى تطبيق القانون مادام لم يشترك هو فى لعبة الأذان ، ويميل السلطان إلى أن يفى للسيدة بشرطها ، ولكنها تنيله حريته ، فإنه إذا كان من حق القاضى أن يخلص لسلطانه فمن حقها أن تكون أكثر من هذا القاضى إخلاصا .

وكان السطان قد اطلع على حقيقة السيدة ، ورأى أن من حقها أن تحترم كواحدة من فضليات النساء . وصدر عنه فى هذا أمر إلى الوزير ، كذلك رأى السلطان أن لها حقا فى أن تعوض عن مالها من جيبه لا من بيت المال ، ورأت هى أن من حقها ألا تبدد شرفا عظيما حازته .

ثم كانت اللحظة الأخيرة ، أعلن فيها السلطان أنه لن ينسى أنه كان عبداً لهذه السيدة الليلة ، وتكمل السيدة له الحقيقة فتذكر أنها كانت عبودية فى سبيل المبدأ والقانون .

المفـــارقات

حفلت المسرحية بعدد من المفارقات ، ساعد على إشاعـة جو الصراع ، ومن ثم جعل المتذوق مشدوداً إلى المسرحية . ومن هذه المفارقات :

١ — بين النخاس المحكوم بإعدامه والجلاد ، حيث نرى السجين المقيد يرفه عن جلاده المطلق السراح ، وهذا الجلاد يرجوه أن يزيل انقباضه ، فهو يقول له (ص ١٨ وما بعدها) : « أرجوك أن تزيل انقباضى .. اغمرنى فى المرح غمرا .. أمتعنى بنفحات من الأناشيد والأغانى .. أغرقنى فى الطرب بحلو الأنغـام وروائع الألحان » . « الشعور بالجو المشبع بالطرب من حولى يريح أعصابى .. وأحيانا يحلو لى أن أغنى أنا نفسى .. ولـكن لابد لذلك من شرط .. هو أن أجد من يسمعنى . وإذا وجد السامع فحذار حذار ألا يبدى الإعجاب والاستحسان .. وإلا .. وإلا فإنى أستحى وأخجل ويرتج على .. ثم أغضب غضباً شديداً » . والنخاس يتهكم به وهو يسأله : أمستعد هو للاستماع إلى غنائه ؟. ويجيبه النخاس : « وهل أستطيع شيئا آخر ؟. إنك قد تركت لى أذنى حرة طليقة من أجل ذلك بلاريب » .

الجـــلاد : حذار أن تخجلنى بشرود ذهنك أو عدم اهتمامك !

المحكوم عليه : إنى مهتم

الجـــلاد : هل أنت مستعد ؟

المحكوم عليه : نعم .

الجـــلاد : لست أراك متحمساً غاية التحمس !

المحكوم عليه : وكيف أفعل ذلك ؟ !

الجـــلاد : أريد أن تلتهب بالحماسة التهابا .. اذكر لى أنك تلح وتلح فى أن تستمع إلى غنائى .

المحكوم عليه : ألح وألح .

الجـــلاد إنك تقولها بفتور وبرود !

المحكوم عليه : برود ؟ !

الجـــلاد : نعم .. أريد أن يكون الإلحاح صادراً من أعماق قلبك .

المحكوم عليه : إنه من أعماق قلبي .

الجـــلاد : إني لا أستشعر حرارة الإخلاص فى صوتك !

المحكوم عليه : الإخلاص ؟ !

الجـــلاد : نعم .. إنه لا يبدو فى نبرات صوتك .. لأن النبرات والخلجات تنم عن حقيقة المشاعر . :

٢ — لجأ الجلاد إلي النخاس المقيد المهين ، لـكى يدفع هذا عنه شر خادم الغانية ، وعد الجـلاد من سقوط الهمة وقلة الشهامة أن يرى النخاس فى يد الخـادم نعلا تضرب بها الجلاد ، فلا يهب النخاس للدفاع عنه ، وإنما يقف مكتوف اليدين ، يتفرج من غير اكتراث ويصغى غير مهتم إلي ما يلقاه من إهانة وتحقير وسب « وليس هذا والله من المروءة فى شيء » (ص ٣١) .

٣ — قام المؤذن فى الفصل الأول بتأجيل الأذان ، لينعم بشراب ساخن تعده الغانية له ، ولينقذ بذلك رجلا من حبل المشنقة . وفى الفصل الثالث يقدم المؤذن الأذان عن موعده ، ليستكمل به حريه السلطان .

٤ — أشاع النخاس فى السوق القول برق السلطان ، وهو فى نظره قول برىء ، لا خطر فيه ، ولا ضرر . وفى نظر الحكام قول جارم (ص ٤٦) :

المحكوم عليه : ما فعلت شيئا قط سوى أنى لفظت كلمة بريئة .. لا خطر فيها ولا ضرر !

الوزير : إنها كلمة مروعة أثيمة ! :

٥ — لا يرى السلطان فيما قاله النخاس عن عبودية السلطان السابقة وأنه

باعه طفلا ما يستحق الموت ، بل يرى الأمر على النقيض ، فقد فتح له باب المستقبل ، بينما يرى الوزير أن النخاس يستحق الموت لثرثرته وانفلات لسانه . (ص ٤٨) ..

٦ — يفاخر السلطان بولائه (السبي) إلى السلطان السابق ، ويدافع عن أسرة العبيد الأرقاء ، الذين نشئوا تنشئة قوية قويمة ، أعدوا فيها لتولى الحكم : ثم يحاول فيما بعد أن يحمل القاضى على أن يبحث فى خزائنه عن وثيقة عتقه ، أو أن يقبل اقتراح الوزير أن تتم صفقة بيع السلطان وعتقه سرا . (ص ٤٩ و ٥٢ و ٦٣)

٧ — حار السلطان وتردد مرات بين إعمال السيف وإعمال القانون — بين وزيره الذى يمثل سلطة القوة وقاضيه الذى يمثل سلطة الحق — بين الوحل والدم حين امتلكته الغانية العاهرة — بين أن يستمر فى طريقه المستقيم مغلولا أسيراً للقانون الذى اختاره وأن يجهز عليه بقوته التى صنعت له أمجاده — بين هذا السيف الصانع الأمجاد وهذا السيف نفسه الذى يخذله ساعة تقرير المصير .

٨ — يزع الوزير الناس بسيفه ، ولكنه يلجأ إلى القانون يحتمى به من بطش هذا السيف ، فهو تارة يتعلل بمنطق السياسة ، وتارة يدبر للغانية تهمة التجسس لتبرر مسلكه الغاشم منها .

٩ — يدفع القاضى المؤذن إلى أن يؤذن لصلاة الفجر قبل موعده ، وبراه يحل من الشرط الذى ارتضته الغانية . بينما رفض قبلا أن يتم عتق السلطان سرا ، مع أنه لايخالف القانون فى شىء إلا فى صفة العلانية .

١٠ — وقعت الغانية فى حيرة بين الملك الخاص والملك العام ، فبها رغبة أن تحتاز وحدها السلطان لأنه ملكها الخاص ، وبها نزعة إلى ألا تحرم منه الشعب ، وأن تدعه يحكم ويبقى سلطانا . (ص ١٣٥) :

الغانية : لا .. لا أريد أن أتركك . لا أريد أن أتخلى عنك .. أنت مملوك لى .. أنت لى .. لى

السلطان : لك ولغيرك من أبناء هذا الشعب كله .

الغانية : إنى أريد أن تكون لى .. وحدى ..

السلطان : وشعبي ؟ ! ..

الغانية : شعبك لم يدفع فيك ذهباً ليحصل عليك ! ..

١١ — ثم يلتقى السلطان والغانية عند ضرورة التضحية ، فإما أن يضحى هو بعرشه ليصبح خالصا لها ، وإما أن تضحى هى برقه ليصبح سلطانا حرا لا مملوكا وتشعر أن الأمر معلق بمشيئتها .. بكلمة واحدة منها يبقى سلطانا وبكلمة أخرى يتم عزله . (ص ١٣٦)

السلطان : .. ليس هناك غير وضع واحد يستقيم معه أن أكون لك وحدك ! ..

الغانية : ما هو ؟

السلطان : هو ألا أكون سلطانا .. أن أنزل عن العرش وأعتزل الحكم

الغانية : لا . لست أريد لك ذلك ..أريد أن تبقى سلطانا !

السلطان : فى هذه الحالة لابد من التضحية ! ..

الغانية : من جهتى ؟ ..

السلطان : أو من جهتى أنا ..

الغانية : أتخلى عنك ؟ !

السلطان : أو أتخلى أنا عن العرش !

الغانية : وعلى أنا أن أختار ؟ ! ..

السلطان : بالطبع .

١٢ – يدعو الوزير إلى ملاينة القـاضى لدى إصراره على القول برق السلطان ، « إذ إن أقل عنف معه يفضح كل شيء أمام الشعب » (ص ٦٤) ، ويدعو الوزير فى الوقت نفسه إلى مخاشنة الشعب والتنكيل به (ص ٥٨ و ١٢٥)، مع أنه لا يتهامس إلا بمثل ما يقوله القاضى .

١٣ – كان القاضى — وهو على قيد الحياة — محتملا عناده وحمقه ، فلما نوى السلطان الإطاحة برأسه خاف الوزير أن يصبح شهيداً ، ويكون له من التأثير والنفوذ فى ضمير الشعب ما ليس لملك جبار ، وما من ميتة أروع من هذه يتمناها مثل هذا الشيخ المهدم (ص ٧١)

١٤ – يتكىء القـاضى على الوطنية ، وهو يشترط بيع السلطان فى (مزاد) علنى ، فـ « كثيرون أولئك الذين يفتدون حرية السلطان بأموالهم » ، ثم يرفض شرف هذه الوطنية عندما دعاه الوزير إلى افتداء السلطان سرا بالمال دون أن يضار بيت المال (ص ٧٣) .

١٥ – ينظر السلطان إلى سيفه ويفكر فى دواعى حمله : ألزينة أم للعمل ؟ إنه سيف حقيقى وليس من خشب ولا هو لعبة من اللعب فلماذا يعطل ؟ . ويجاريه القـاضى وهو يقول : للسيف قوة أكيدة ، وفعل سريع ، وأثر حاسم .. ولكنه يعطى الحق للأقوى . ومن يدرى غداً من يكون الأقوى .. فقد يبرز من الأقوياء من ترجح كفته . (ص ٧٦) .

وهنا تتم المفارقة : السيف فى يده ، والكل معترف بقوته ، ولـكن من يكون الأقوى غداً ؟

١٦ – يغلق الخمار حانته ، ويفتح الإسكاف حانوته . والداعى واحد : الإفادة من صفقة بيع السلطان .

١٧ – يرى النخاس مرتين ؛ فى الأولى مقيداً مهيناً ، وفى الأخرى حراً له الكلمة الأولى فى (المزاد) .

وهو يبيع السلطان مرتين . صبياً مرة بألف دينار ، وسلطانا أخرى بثلاثين ألف دينار .

١٨ – ينقسم الشعب فى الحكم على الغانية، بعض يدمغها بالموت ، وبعض لا يرى فى صنيعها ما يستوجب ذلك .

١٩ – ترى الغانية مباشرة السلطان لمهامه فى النهار وعودته فى المساء إليها أمراً سهلا هيناً وممكناً ، ويراه السلطان أمراً معقداً ، فالحاكم لا يحسن القيام بمهام الحكم من بيوت الآخرين .

٢٠ – ترى الغانية شرفا يستحق أن يدفع فيه ذهب الأرض كله أن تسمع أنها تسى ،معاملة السلطان،إذ ما من أحد يجسر بعد اليوم على ازدرائها .. وهذا فى مقابل إحساسها بصداقته (ص ١٣٣) .

٢١ – ملكت الغانية السلطان ، وأصبحت حريته معلقة بمشيئتها ، ثم إذا هى تستمنحه قضاء ليلة فى دارها (ص ١٣٩) ، وإن عددنا هذا الاستمناح من أدب الحديث .

٢٢ – تحس الغانية بشرف نفسها وسلامة مسلكها ، إحساسا يتحطم أمام ريب الآخرين فيها ، فتعلن إفلاسها ، وهى تجد فى هذا راحتها وحريتها ، وكفاها أنها القوامة على نفسها ، والحاكمة على تصرفاتها (ص ١٥٥)

٢٣ – تنعطف الغانية إلى الحب ، وترغب فى معرفة أصدائه لدى السلطان ، ولعلها كانت تعرض عليه حبها من طريق غير مباشر ، ويقابل هذا كله انصراف السلطان عن الحب ، بدعوى شواغل الحكم ، التى لا يمكن أن يصفو معها المزاج للحب ، وإن لم تخل حياته من نسوة عشن على هامش حياته (ص ١٦٤)

الأوضاع المقلوبة

فى المسرحية عدة أوضاع مقلوبة ، تسم الأحداث أو بعضا منها بالخيالية ، وهى الخيالية التى قلنا : إن « الحكيم » اقتنص منهـا مسرحيته . ومن تلك الأوضاع المقلوبة :

ـ منظر النخاس المحكوم باعدامه وهو يرفه عن جلاده ، والجلاد يدعوه إلى أن يرفع من روحه المعنوية .

ـ موقف الجلاد وهو يطلب إلى النخاس المقيد أن يهب ليدفع عنه شر الخادم ، وهى ترفع نعلها عليه .

ـ حديث العبد الرقيق الذى يحكم شعباً حراً .

ـ بيع السلطان المجيد علنا بيع المتاع ، غير واجد لدى قاضيه الأحمق فتوى تنقذ ماء وجهه .

ـ شرط القاضى أن يتم العتق فور الملك

ـ استدراج السلطان إلى الترفيه عن الغانية بحكاية قصص البطولة والمغامرة (شهريار يرفه عن شهر زاد) .

ـ تقديم الأذان عن موعده ، واتخاذه حجة لتنفيذ منطق القانون ، وإنفاذ شرط الغانية .

ـ تملق الغانية المالكة للسلطان المملوك ، ودغدغتها لعواطفه .

الأسـلوب

تمرس « توفيق الحـكيم » منذ شبابه ـ فى العقد الثالث من عمره أو فى العقد الثالث من هذا القرن ـ بالأسلوب المسرحى، ولهذا جاء أسلوب مسرحيته من أمثل الأساليب المسرحية ، وا كثرها حيويّة ، وأدار حواره بحيث يكشف ـ فى مجموعه ـ عن قيم أشخاصه ، وأفكارهم ، ونوازعهم ، ولم يشأ أن يحمل الحوار وظيفة عرض أفكاره هو .

ولنا أن نعد إلحاح « الحكيم » على أن يغنى الجلاد عملا مفروضاً على المسرحيـة ، يريد المؤلف منه أن يصل إلى عرض أغنيته ، أى أنه يريد أن يبين لنا ولعه بالغناء ،وغرامه بالاستماع إليه ، وعرض صوته ، والتأليف فيه . وإذا صرفنا نظراً عن الوضع المقلوب الذى ربما يخدم المسرحية فى نعتها بالخرافة الأسطورية ، فان إلحاح الجلاد فى فرض نفسه وصوته على ضحيته لا يخدم هذا الوضع المقلوب بقدر ما يخدم المؤلف نفسه ، الذى يرينا قدرته على تأليف الأغانى ، وذلك على الرغم من اتفاق موضوع الأغنية وموضوع العلاقة القائمة بين النخاس والجلاد ،وتجسيم الأغنية لهذه العلاقة عن طريق الرمز التصويرى :

يازهرة عمرها ليـلة
عليك السلام من المعجبين
إذا أذن الفجر غداً تقطفين
ويسقط عنك رداء النـدى
وفى سلة من حطب ترقدين
وتخفت من حولك ألحـانى
ويبرق فى الجو نصل الردى
مضيئا فى يد البستـانى

هذا . وقد استقامت لغة « الحكيم » بحيث يبدو عد الأخطاء عليه من باب (حسنات الأبرار سيئات المقربين) . ومن هذه الأخطاء :

ص ١٢ : « وإذا لم أشرب قل على عملي السلام » . وجواب الشرط الطلبي يقترن بالفاء ، فالصواب (وإذا لم أشرب فقل ...) .

ص ١٣١ : « أنت سلطان أثناء النهار » . وظرفية (أثناء) لاتأتى من ذاتها ، وإنما تأتى من (فى) قبلها ، فالصواب أن يقال : (أنت سلطان فى أثناء النهار) .

ص ١٥٤ : « من أجل زبائنك » ويقصد أصدقاءها المترددين عليها ، وكلمة الزبائن والزبون بهـــذا المعنى غير عربية أصيلة ، والزبون فى العربية : الغبى .

ص ١٦٧ : « إنك تفهمنى جيدا ، لأنك فى غاية الذكاء والفطنة ، بل وفى رقة الشعور أيضا » . وفى الجمع بين (بل) و (الواو) تعارض ، فالأولى للإضراب والطرح ، والواو للجمع والتشريك .

المكان

المكان فى المسرحية مكان واحد لم يتغير ، وهو ساحة فى المدينة ، فى حى مترف ، يقوم فيه مسجد للصلاة ، وحانة للسكارى ، وحانوت لصنع الأحذية ، وعدة دور . وأركان الساحة كلها مليئة بالحركة فى الفصل الأول ، فالحانة مفتحة ، والإسكاف يباشر عمله ، وبيت الغانية تدب فيه الحركة ، ثم تجتلب المحكمة إلى الساحة . ويتغير المشهد قليلا فى الفصل الثانى ، باغلاق الحانة ، ونصب منصة التزايد على بيع السلطان . وفى الفصل الثالث نرى المشهد نفسه ، ويستأثر بيت الغانية — أو قاعة الاستقبال فيه — بأكثر المواقف .

الزمـــــان

لم يجاوز الزمان يومين كاملين .

بدأ الحدث بعد منتصف الليل والفجر يكاد يبزغ، وقضى النخاس والجلاد وقتهما ، حتى جاء المؤذن لصلاة الفجر ، فعطلته الغانية عنه ، وامتدت حياة النخاس إلى الصباح ، فلقيه الوزير،وأعلنه بعقد المحاكمة له بعد قليل ، ونصبت المحاكمة ، واتضحت القصة للناس ، وحاول السلطان بقية نهاره وشطرا من الليل أن يدبر الأمر ويخرج من المأزق . وفى صباح اليوم التالى — وإن لم يتضح هذا — نصب (المزاد) ، وناقشت الغانية الرجال بقية النهار ، ودعت السلطان إلى قضاء ليلة فى دارها ، حتى انتصف الليل ، حين دبر القاضى تدبيره ، وعجل بأذان الفجر ، وأطلقت الغانية سراح السلطان .

وامتد الزمان فى ضمير المسرحية إلى الوراء سنين ، حين أخبر النخاس أنه باع السلطان منذ خمس وعشرين سنة ، وكان صبيا صغيرا ، فى السادسة من عمره ضالا متروكا فى قرية شركسية ، دهمها المغول . واستعرض السلطان بعد ذاك تنشئته وحروبه ومعاركه (فى الفصل الأول) ، وكذلك استعرضت الغانية نشأتها فى دارها وهى ذات سبعة عشر ربيعا (فى الفصل الثالث) .

وكان تناول هذا الزمن العابر يطويه الحديث وتلفه الحكاية ، فلم يكن مقصودا عرضه إلا بمقدار ما يحرص صاحبه على أدائه ، فالنخاس كان فى معرض الدفاع عن نفسه . والسلطان أثارته الذكرى وهو يرى ما قدم من خدمات يذهب بدداً لأن مالكه السلطان الراحل أنسى ذكر عتقه . والغانية كانت تحكى للسلطان الذى استضافته قصتها ، وهى تنوى أن تمسح أثارة الريبة فيها .